مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزدين (1948م): منطلق نحو الثورة

د/ نفيسة دويدة
أستاذة محاضرة أ
بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة

Résumé

Le congrès de zeddine (à la fin de 1948) est un événement historique important pour le parti politique PPA- MTLD, parce qu'il a essayé de mettre une nouvelle stratégie révolutionnaire a gardé les variables d'arène politique, et les erreurs du passé, et aller au-delà des crises. Par conséquent, cette étude tente de chercher les détails relatifs à congres, les conditions tenues, ses procédures, ses conclusions et ses implications..

الكلمات المفتاحية:

مؤتمر زدين، مصالي الحاج، المنظمة الخاصة، اللجنة المركزية، محمد بلوزداد، حسين ايت احمد.

مقدمة:

إن دراسة الجانب الفكري والإيديولوجي للحركة الوطنية يعكس مدى الثراء الذي امتازت به النصوص والبرامج السياسية للأحزاب السياسية والجمعيات والهيئات المختلفة المكونة لها. غير أن جملة من الظروف والعوائق حالت دون تحقيق تلك التصورات والأفكار، ويأتي على رأسها التدخل الاستعماري، وكل ما يتعلق به. وعليه نحاول في هذه الدراسة إعطاء لمحة عن مدىتكامل ونضج القناعة بضرورة بدء العمل المسلح، وتكوين تصور إيديولوجي عن المشروع الثوري، وتحديد إستراتيجيته المسطرة قبل 1954م، من خلال أشغال مؤتمر زدين المنعقد سنة 1948م.

تشير بعض الكتابات التاريخية لافتقاد خاصة قبل مؤتمر الصومام المنعقد في أوت 1956م، وتفسر الأمر بعدم وجود رصيد تنظيري كاف للحركة الوطنية بخصوص رؤية متكاملة للمشروع الثوري. لكن الجزم بهذا الافتراض يجانب الصواب ونعطي مثالا عن مدى

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في محاولة البحث في دواعي انعقاد هذا المؤتمر، وإبراز انعكاسات القرارات المتمخضة عنه على مستوى

العمل السياسي والثوري بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.وقد سطرنا لذلك الخطة التالية:

1- لمحة عن ظروف انعقاد المؤتمر.

2- دواعي الانعقاد والأهمية.

3- الإستراتيجية الثورية المسطرة من خلال قراراته.

4- العمل الثوري في أعقاب المؤتمر.

5- خاتمة.

1- لمحة عن ظروف انعقاد المؤتمر:

بعد تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947م شرعت في هيكلة خلاياها، وتعبئة المناضلين، وتحضير أرضية الانطلاق الثوري، وبالمقابل واصل الجناح الشرعي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية معركته الانتخابية، والجناح السري لها استكمل عمله في تنشيط الدعاية وتهيئة الأجواء المطلوبة للتنسيق بين العمل السياسي المعلن والعمل المسلح قيد التحضير.

وكان لزامًا بعد مدة قصيرة من النشاط جمع الأطراف الثلاثة لتقييم مدى التقدم، وتوضيح الآفاق المستقبلية، والاتفاق بشأن العوائق والمفاجآت المحتملة، وهكذا تم اقتراح مكان الاجتماع بمزرعة أحد المناضلين بمنطقة زدين التابعة حينها لعين الدفلى، وتحديد الزمان في الأسبوعالأخير من شهر ديسمبر 1948م؛ حيث تنشغل السلطات الاستعمارية باحتفالات السنة الميلادية، وتخفف من المراقبة الأمنية. وقد مثل الحدث أكبر اجتماع لحركة الانتصار ليس لحضور العدد الكامل للإطارات؛ بل بالنظر للقرارات الفعلية المتمخضة في أعقابه؛ لاسيما بعد حملة نايجلان الانتخابية التي مسها التزوير الفاضح، والتي تلاها اعتقال 33 مناضلاً مترشحًا من الحزب.

2- دواعي انعقاد المؤتمر وأهميته:

تسارعت الأحداث قبيل إجراء انتخابات المجلس الجزائري بدورتيه (04و11 افريل 1948م)؛ خاصة أن ادموند نايجلان (E. Naejelan) كان مهندس التزوير بامتياز، وكان أمام القيادة الحزبية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) دراسة الأمر في ظل الاعتقالات المسبقة والواسعة التي طالت مناضليها ومرشحيها على السواء، وفكر البعض في أن المخرج هو العودة إلى «أفق العمل المسلح» الذي كان مبرر إنشاء المنظمة الخاصة (المخ) سنة 1947م[1]. ويمكن القول عن تحليل وجهات النظر بشأن اختيار السياسة الأنسب لتحقيق المكاسب الملموسة في الواقع؛ أنها تمحورت بالأساس في إيجاد إستراتيجية فعالة لمواجهة العدو بأبسط الوسائل، وأقل الأضرار.

إن مؤتمر زدين (الذي جمع إطارات حزب الشعب، وحركة الانتصار، وبالطبع أعضاء من هيئة أركان المنظمة الخاصة) في أواخر شهر ديسمبر 1948م؛ كان الفرصة الأخيرة ربما للفصل في كل الأمور العالقة: مثل وضعية «المخ» في المرحلة القادمة، ومواجهة القمع الاستعماري المسلط على مناضلي الخلايا الحزبية، وعلى المواطنين، ومن هنا برزت أهمية المؤتمر كمحطة أخيرة كان يمكن لها أن تدفع قدمًا عملية التحضير للعمل المسلح، فالأحداث اللاحقة لم تكن سارة بالنسبة للحزب العتيد؛ بدءًا بظهور ما اصطلح على تسميته في أدبيات الحركة الوطنية بالأزمة «البربرية»، وقضية الأمين دباغين، واكتشاف «المخ» وحلها، ثم الشقاق الكبير في مؤتمري حركة الانتصار بين المصاليين والمركزيين.

وقد احتضنته مزرعة أسرة جيلالي بلحاج (المسئول العسكري بالمنظمة)؛ لتنظيم مختلف

النشاطات والاجتماعات المتعلقة بالحزب والمنظمة على السواء، ولتميز المكان بالعزلة فقد تمكّن مسئولوالمنظمة قبل ذلك من تنظيم دورات تدريبية سريعة جمعت بين المناورة العسكرية، والتدرب على الرمي بالأسلحة، وتعميق المعارف العسكرية. وانتهت الدورة الأخيرة من التكوين في أوت 1948م بإجراء الامتحانات الكتابية والشفهية، والتربصات التي تابعهاالمشرفالعام والمنسق الوطني: جيلالي بلحاج على «طلبته» السبعة: حسين ايت احمد، احمد بن بلة، احمد محساس، محمد ماروك، جيلالي رقيمي، عمر ولد حمودة، واعلي بناي[2]. وساهم كل ذلك في جعل المكان مثاليًا لعقد مؤتمر جامع على قدر كبير من الأهمية؛ سواءً بالنسبة لجدول الأعمال المسطر، أو بالنسبة للشخصيات المدعوة، والتي يأتي على رأسها زعيم الحزب مصالي الحاج.

وساد التفاؤل نتيجة توفر مستوى مقبول من الخبرات النظرية والعملية لدى «المتربصين» من أعضاء المنظمة، وبحصولهم على وثائق كثيرة وهامة عن الهياكل المدنية والعسكرية للسلطات الاستعمارية، وعن خطط التصورات الإستراتيجية كالخرائط العسكرية والاقتصادية، وبعض المعطيات الإحصائية عن تنظيم وتوزيع القوات المختلفة المشكّلة للقوات الاستعمارية؛ كل ذلك سمح أيضًا بالوصول إلى خلاصتين عمليتين أساسيتين: الأولى عن ضرورة إعادة تقسيم الهيكلة الإقليمية للمنظمة بما يتوافق والمستجدات؛ فحددت مناطق العمل وهي المدن والسهول، ومناطق المقاومة والحماية كالجبال وغيرها، والثانية تخص استحداث «مصلحة عامة للاتصال والهندسة» تسهر على ضمان تنسيق أفضل بين الشبكات، وتدعم مجال الاستعلام والاتصال، وتتكفل بمهام الرصد المعلوماتي، وتحديد أماكن العمل بدقة[3].

- **أسباب اختيار منطقة زدين لعقد المؤتمر:**

كثيرًا ما انفردت المدن الكبرى كالعواصم والحواضر بخصائص جغرافية وعمرانية وإستراتيجية أهلَتها لاحتضان فعاليات هامة؛ لكن قد تتمتع المدن الصغيرة المغلقة أو المعزولة بميزات مختلفة تنعش حظوظ قاطنيها باحتلال مواقع رائدة. ومدينة زدين إحدى تلك النماذج عن المدن المتوارية في حيزها المكاني، والحاضرة دومًا ببعدها الزماني ذو التجارب التاريخية المتراكمة.

إن المكان بدون شك لا يحظى بالأهمية من غير الاحتفاظ بالمعالم الزمنية، وتسجيله التجارب الإنسانية، وزدين لم تكن لتتميز كمدينة – رمز للمقاومة والصمود والنضال، ومركزا لتأسيس فروع الكشافة الإسلامية و خلايا حزب الشعب– من دون معايشة آمال وآلام الأعداد الكادحة من المسلمين عبر السنوات المتتالية.

إن منطقة زدين الممتدة بين سلسلة الونشريس وجبال الظهرة من جهة، وبين ضفاف وادي الشلف والأطلس البليدي من جهة أخرى؛ هي المنطقة الفلاحية ذات الطابع التقليدي الجزائري،واللمسة الكولونيالية العصرية معًا، والتي يتجسد فيها ارتباط الجزائري بأرضه، وبحفاظه على هويته على غرار إخوانه في المناطق الأخرى، وبالمقابل يشهد فيها توسع وكثرة التواجد الكولونيالي.

وقد وقع اختيار مسئولي القيادة الحزبية في حزب الشعب والمنظمة الخاصة (L'OS) على مدينة زدين لعقد اجتماعات سرية هامة في سنة 1948م اشتهر آخرها باسم «مؤتمر زدين»؛ اختيرت المدينة لتميز إقليمها بالتلال البحرية المتدرجة بين البحر المتوسط ووادي الشلف، ونظرًا للامتداد الطبيعي للأحراش والروابي من شرشال إلى غاية مستغانم.

كما كانت المزارع والبساتين فيها مكانا مناسبا للتواري، ومصدرًا نموذجيًا للتموين أيضًا، كما كانت الطبيعة الجبلية الوعرة نسبيًا عاملاً مساعدًا على نصب الكمائن وسرعة التمويه، وأخيرًا شكّل وجود قاعدة نضالية متماسكة ومعتبرة؛ أرضية بشرية مطلوبة. وقد درس قادة المنظمة الخاصة إمكانية إنزال الأسلحة في المنطقة، وهناك من اقترح أن تضم مقرا لقيادة أركان المنظمة بعد ضمان وتأمين هياكل الاتصال[4].

3- الاستراتيجية الثورية المسطرة من خلال قرارات الاجتماع:

وتداول المشاركون بعد الاتفاق على مواصلة المشروع حول المنهج الأمثل لتسطير إستراتيجية العمل الثوري الذي تتكفل بتنفيذه المنظمة الخاصة تحت إشراف القيادة الحزبية: فاقترح البعض فكرة تنظيم انتفاضة شعبية شاملة على شاكلة انتفاضات القرن 19م [وهو رأي عضو هيأة الأركان محمد ماروك][5]، أو في شكل مظاهرات ضخمة تحظى بتعبئة الفئات الشعبية [وهو رأي الأمين دباغين][6]، أو بتعميم الإرهابوإعلان حرب استنزاف لإنهاك العدو، وذلك في إطار ما يصطلح عليه بحرب العصابات؛ مع الاحتفاظ بمنطقة محررة[وهو اقتراح محمد بلوزداد][7].

ولأجل التشاور بشأن التحضير الفعلي لبدء العمل المسلح؛ تطلب الأمر رسم إستراتيجية ناجعة ومدروسة تتماشى والإمكانيات المتاحة، وبأقل التضحيات؛ خاصة في ظل المواجهة غير المتكافئة ضد القوات الفرنسية ذات الخبرة الطويلة والعتاد المتطور والتكوين الأكاديمي.

إن مسألة التباين في موازين القوى كانت النقطة الأكثرأهمية؛ لأنها عكست الرهان القائم، وبما أن التراجع عن قرار حمل السلاح كان غير وارد أساسا؛ فقد تراوح المشتركون في اقتراحاتهم بين خيارين لا ثالث لهما: الأول تمثل في تجميد العمل إلى حين توفر القواعد الهيكلية والوسائل المادية الكافية، والثاني عجل بضرورة تحضير الفئات المناضلة المنتقاة وفق شروط صارمة، والتي سيكون بإمكانها تحديد البعد الاستراتيجي المناسب مع تطورات الوضع[8]. وقد حسم لصالح الرأي الأخير نظرا للتجربة السابقة للحزب والمتمثلة في مظاهرات ماي 1945م، التي أكدت فشل التعبئة الشعبية غير الموجهة نظاميا، وكذا لشيوع موجة التحرر العالمية واستقلال بعض الدول كمؤشر مساعد على الفكرة الثورية.

إن التطرق لمجريات مؤتمر الحركة الوطنية المنعقد بـ»زدين» برغم قصر مدته الزمنية، وتعليق أعماله لاحقًا بسبب الشكوك المثارة حوله؛ إلا أنه يعطينا فكرة جليةعن مساعي القيادة الحزبية الممثلة أساسًا في جناحيها السري (PPA) والشرعي (MTLD) ورغبتهما في التصالح، وإنهاء الخلاف الذي بدأت تظهر بوادره بخصوص الأولويات في القيادة لاسيما بعد التنافر الذي حدث في المؤتمر الأول المنعقد بالجزائر العاصمة في منتصف فيفري 1947م. ثم إن القضايا المطروحة للنقاش في مؤتمر «زدين» قدمت حلولًا ملموسة لإستراتيجية العمل المسلح التي أوكلت للمنظمة الخاصة (L'OS) في المؤتمر السابق الذكر، وثانيًا ساعد الاجتماع أيضًا على تقريب وجهات النظر، وإحداث نوع من الانسجام بين المناضلين المشاركين بمختلف مشاربهم، وعلى إضفاء تكوين نوعي على مهاراتهم ومعارفهم.

وانعقد المؤتمر الختامي في أواخر ديسمبر 1948م؛ بحضور عدد معتبر من المناضلين والإطارات بلغ عددهم ما بين الثلاثين والخمسين،وترأس اللقاء مصالي الحاج، وكان من أبرز الأعضاء الحاضرين: سيد علي عبد الحميد،

بن يوسف بن خدة، حاج محمد شرشالي، محمد الأمين دباغين، حسين لحول، احمد مزغنة، شوقي مصطفاي، محمد بلوزداد، حسين ايت احمد، احمد بوده، احمد بن بلة ... وغيرهم[9]. وتبادل المؤتمرون الآراء والنقاشات خلال الأيام الثلاثة الأخيرة حول الإستراتيجية الثورية الكفيلة بتجسيد أهداف الكفاح الوطني، ووصفت أجواء المؤتمر بالحميمية، وميزها الحس النقدي الايجابي[10].

كما عرَج المتدخلون بالتحليل للحوادث المؤلمة الناتجة عن القمع الدموي المسلط من قبل الإدارة الاستعمارية، وعرضوا نتائج تلك الحملات التي سمتها السلطات الاستعمارية بـ»التأديبية»، والتي باشرتها هذه الأخيرة خاصة في منطقة القبائل والأوراس والشمال القسنطيني، ودراسة تداعياتها على الجماهير الشعبية وعلى المناضلين، ومدى خيبة الأمل التي نجمت عن «تقلبات» الأوامر الصادرة من القيادة بخصوص الامتناع عن التصويت تارة، والمشاركة في الانتخابات تارة أخرى، ومن هنا نفهم ظهور الأصوات المنادية بضرورة اللجوء إلى العنف الثوري الكفيلبمواجهةالقمع الاستعماري[11].

وتوسعت المواضيع المقترحة للنقاش؛ فطرح مثلا مشروع التعاون والتضامن المغاربي؛ لكن لم يحظ المشروع بالتأييد الكافي نظرا لعاملين هامين: الأول يتعلق بطبيعة السياسة الاستعمارية المتبعة في كل من تونس والمغرب، واختلافها عن نظيرتها بالجزائر. والثاني يرتبط بالاستعدادات الداخلية للعمل المسلح.

ولاشك أن النقطة الجوهرية في جدول الأعمال تمحورت حول مآل الخطط الإستراتيجية المستقبلية المنوطة بالمنظمة، وشرح قادة المنظمة الخاصة (بلوزداد وايت احمد) في التقرير النهائي؛ خطأ الفكرة الشائعة التي تؤسس المشروع الثوري بناءً على التفوق العددي، وكانت الغايةمن ذلك تقديم حصيلة إجمالية للحزب، وتبيين مشاريع المنظمة في المراحل اللاحقة. وانقسم التقرير المطول الذي قرأه آيتأحمد إلى أربعة أجزاء متكاملة نلخصهافيما يلي:

-1 الجزء الأول:عالج المعطيات الكلية للوضع، وانتهى إلى عرض مختلف الأشكال التي يجب أن ترتكز عليها الحرب التحريرية في مواجهتها للقوة الاستعمارية؛ لاسيما وأن هذه الأخيرة لن تذخر جهدًا في تحطيم أي نوع محتمل من التمرد والاندفاع، ويحتم التفوق العسكري الاستعماري تفادي حدوث مواجهة مباشرة في شكل انتفاضة شعبية عامة، أو إرهاب مفتعل[12]؛ لأنها ستكون مواجهة انتحارية، وسلوكًا مآله الفشل، وسينجم عدد معتبر من الضحايا. والنتيجة المتوصل إليها في هذا الجانب بخصوص نمط العمل المسلح المرتقب هو أن «كفاح التحرير لا يكون بانتفاضة جماهيرية، ولا بتعميم الإرهاب، ولا يمكن اختصاره في منطقة محررة؛ إنما سيكون الكفاح التحرري «حربًا ثورية حقيقية»[13].

2- الجزء الثاني:تطرق إلى تحليل الوضع السياسي القائم، وتوجه بالنقد لسير العمل الشرعي المنتهج من قبل حركة الانتصار، وأشار التقرير إلى أن هذه الأخيرة قد تحولت باسم الواقعية إلى حركة «إصلاحية»، وإلا كيف يفسر النجاح الانتخابي لحزب البيان (UDMA) ولجمعية العلماء. وقدم الدليل على تقاعس حركة الانتصار عن دعم الثورة بسبب ضآلة المساعدة المالية واللوجستية المخصصة للمخ، والعراقيل الجمة التي أعاقت عمليات التجنيد، بالإضافة لعدم وضوح الرؤى بخصوص الانتماء للحزب الأم، أم لجناحه السري والمسلح؟[14].

3- الجزء الثالث: تضمن تلخيصًا للأهداف المرجوة، والإجراءات الضرورية المرتقبة لتسريع الانطلاقة الثورية، والمتمثلة فيما يلي:

* إعادة تنظيم الحزب وفق أسس جديدة

ومتينة تستجيب لضرورة التمركز والتواجد في المناطق الريفية.

* سن برنامج هدفه رفع مستوى الوعي الثوري، وتعميقه لدى الفئات الشعبية التي تمتلك وحدها قابلية تحمل التبعات الثقيلة لهذا الصراع المسلح والطويل، والوقوف على مدى استعدادها لاحتضان تلك المواجهة الخطيرة.

* تعزيز الكفاح المشترك مع الشعبين التونسي والمغربي عن طريق إمكانية الاستفادة من التجارب العملية، ودفعهم لتأسيس منظمة خاصة بهم تتولى التنسيق مع نظيرتها بالجزائر.

* فضح الشعارات الاستعمارية التي كانت فرنسا ترددها أمام الرأي العام العالمي على أنها مجرد واجهة تغطي مصالح كبار المعمرين، وذلك بتنشيط عمل سياسي تحريضي.

* محاولة جلب الدعم المادي والمعنوي للكفاح عن طريق مساعي دبلوماسية مكثفة.

* ضرورة تلبية احتياجات المنظمة من النواحي المالية والبشرية، والدعم بالأسلحة والعتاد وغيرها15.

4- الجزء الرابع:تطرق لتحديد رزنامة عمل، واقترح إنشاء لجنة تتفرع عن اللجنة المركزية للحزب؛ مهمتها مراقبة تطبيق قرارات المكتب السياسي في منحى تفجير الحرب الثورية، وبرر التقرير ذلك في أن تحديد آجال معينة للتحضير النهائي معناها العمل حثيثًا، والتجنيد الكلي والمستمر، ويعني في الوقت ذاته احتفاظ «المخ» بالمبادرة بخصوص وقت وطريقة الانطلاق، ثم إنها الوسيلة الناجعة لتفادي الملل والإحباط التدريجي، والبقاء في الظل بانتظار فتات المعركة الانتخابية، أو مساعي التضامن الحزبي في الداخل والخارج، وأكد التقرير على دور المخ في توسيع المد الثوري في المكان والزمان[16].

وفعلاً ارتفعت الأصوات التي انتقدت سياسة حركة الانتصار، وبأنها وحدها مصدر المتاعب التي واجهتها «المخ» في عملية تجنيد الإطارات؛ حيث كثيرًا ما كانت القيادة الحزبية ترفض انتداب بعض المسئولين للمنظمة؛ باعتبارهم أشخاصًا ذوي أهمية بالغة، ولا يمكن الاستغناء عنهم لبلوغ الأهداف الانتخابية، وترى من الضروري الحفاظ على سلامتهم ووجودهم إلى جانبها (رغم أن الحركة الأم و»المخ» متكاملتان، وقد فصل المؤتمر التأسيسي في فيفري 1947م الأمر بإمكانية الجمع والازدواجية في المهام)[17].

وفضلاً عن ذلك برزت العوائق المالية وصعوبة الحصول على الأسلحة؛ التي أعاقت نشاط «المخ»، وأحبطت أعضاءها، وقد لاحظ الكل أن الدعم المادي للحزب لم يكن كافيا في هذا المجال[18]. وهكذا فرض مبدأ الأسبقية نفسه تجاه وضع المنظمة، و لم يكن ممكنًا اكتفاء المسئولين في الحركة بتأسيس منظمة سرية ذات طابع شبه عسكري، ومن ثمة تركها تتدبر أمرها، أو تقييد سلطات عملها وحصرها في مهام ثانوية؛ كالمساعدة في حرق صناديق الاقتراع وغيرها[19].

المهم أن تقرير المنظمة السابق الذكر قد حظي بترحاب كبير؛ على أساس أنه تقرير توجيهي عام، وقوبل بموافقة وإجماع المشاركين (عدا صوت جمال دردور المعارض للعمل الثوري منذ البداية)، وأعرب بعض أعضاء المكتب السياسي كشرشالي ولحول عن ضرورة مبادرة المنظمة بالتحرك بسرعة، وان تتحمل مسؤولياتها بإطلاق العمل المسلح؛ بينما لم يدلِ مصالي الحاج بصوته (لأن ذلك يجعله «فوق اللمة» حسب تعبير ايت احمد)[20].

وعلى هامش موضوع التقرير طرحت بعض الأمور التنظيمية الأخرى، فتدخل شوقي مصطفاي

مذكرًا بالحاجة الملحة لضرورة توفير الأدوية والمستلزمات الطبية العلاجية عند بدء الحرب التحريرية، بينما لفت بلقاسم راجف الأنظار بحسمه العديد من النقاشات بأسلوب راق دل على رصيده النضالي الكبير كأحد الأعمدة المؤسسة لنجم شمال إفريقيا، ومن تدخلاته مثلا مسألة أجور المناضلين الدائمين في الحزب، واختلافها بين الإطارات في المدن والأرياف؛ على أساس تباين احتياجاتهم؛ حيث استنكر ذلك بقوله: «انه في فرنسا يقول أرباب المصانع أن أبناء المهاجرين لا يحبون أكل الشكولاته»[21].

• تعليق أشغال المؤتمر:

إن ظهور شكوك حول مكان المؤتمر بمزرعة بلحاج شكّل فرصة ضائعة لاستكمال أشغاله، وذلك لأنه قطع حماس المشاركين، وأخمد تلك الروح الجماعية والايجابية التي سادت أجواءه، وسمح رفع أشغاله بمراجعة الحسابات، أو التراجع عن بعض الأفكار. ورغم أن المكان بزدين كان معزولاً وخاليًا؛ إلا أن أية حركة غير عادية قد تثير الشبهات، وكان من السهل ملاحظة أي طارئ من كلا الطرفين (الجزائري والفرنسي)، ومن المؤكد أيضًا أن السلطات الاستعمارية قد أضاعت مكان تواجد مصالي بعد مغادرته الإقامة الجبرية ببوزريعة، كما أن بعض الحوادث العارضة أثارت تساؤلات لدى السكان من المسلمين والمعمرين، ومنها مثلا إصابة محمد خيضر بجرح تطلب تخييطه، وهكذا صدرت الأوامر بحرق الوثائق، وإخفاء الآثار، ونقل الأشغال إلى مكان آخر[22].

وتكرر الاجتماع بعد أيام قليلة في دهليز بمنزل احد المناضلين (المدعو بولحية محمد) بنهج المحطة بمدينة البليدة، وتمت دراسة آخر نقطتين من جدول الأعمال، والخاصتين بالبت في مسألة توزيع المهام في المكتب السياسي، وفي قضية تعيين الأمين العام للحزب، وهو المنصب الذي لم يكن موجودًا في الهيكلة من قبل. بالإضافة إلى تعيين منسق يشرف على تطبيق القرارات السابقة، والمصادق عليها في زدين، والمتمثلة في التحضير السريع للثورة، وبث الروح العملية في النشاط الحزبي المنتظر مستقبلاً.

وبخصوص مسألة توزيع المهام في المكتب السياسي؛ فكانت كالتالي:

- مصالي الحاج رئيسا.
- سيد علي عبد الحميد مكلف بالخزينة.
- حاج محمد شرشالي مكلف بالدعاية والإعلام.
- سعيد عمراني مسؤول النظام السياسي للحزب.
- شوقي مصطفاي مسؤول الاتصال مع باقي الأحزاب والتنظيمات.
- حسين ايت احمد مكلف بالمنظمة الخاصة.
- احمد مزغنة مكلف بالعلاقات مع الإدارة الفرنسية والمنظمات الأخرى.
- محمد خيضر مكلف بالاتصال بالحكومة الفرنسية[23].

وتم اقتراح الدكتور الأمين دباغين أمينًا عامًا؛ لكن موقف القيادة منه كان سلبيًا؛ خاصة انه ظل محل انتقاد متواصل منها حول غياباته المتكررة دون مبرر، وعن طريقته في تسيير الشؤون الموكلة له من الحزب، فتم تعيين حسين لحول الذي سارع بتنشيط عام لهياكل المنظمة السياسية، وبادر بإعطاء دفع قوي لجهود المناضلين بالداخل؛ وحتى بالخارج؛ حيث أرسل وفودًا إلى الجارتين تونس والمغرب بمهمة مزدوجة تتمثل في طلب الحصول على المساعدة المالية؛ ولو على سبيل القرض، وللاتفاق بشأن الأهداف المشتركة لدعم العمل

المسلح على مستوى الأقطار الثلاثة24.

4- العمل الثوري في أعقاب المؤتمر:

لقد رسخ مؤتمر زدين الانطباع لدى الكثيرين بأن الثورة أصبحت لا مفر منها، وان ساعة الجد تقترب بخطى سريعة، وان انعدام الأمن الدائم سيكون محور العمل السياسي المقبل. ذلك أن عهود الإصلاح والشرعية والانتخابات قد تجاوزها الزمن، وان طروحات الاندماج دفنت للأبد، وتأكد أن نهج الإصلاح انتهى بإفلاس فعلي، وان الشرعية ماتت من اللاشرعية الوراثية التي أوجدها الاستعمار[25]. وفي الوقت نفسه بدا الأمر خطيرًا يتطلب بذل جهد أكبر وتحكم جيد بالإطارات «المندفعة» من المنظمة الخاصة، بينما لاحت في الأفق بوادر أزمة عاصفة تهدد كل الأطراف بلا استثناء.

وكانت المنظمة بعد مؤتمر زدين واجتماعات البليدة دخلت مرحلة تسريع التحضير للثورة؛ فالمناضلين المعبئين شكلوا فريقًا متمرسًا واعيًا بمهامه منذ البداية، و لم ينقصه سوى التزود بالأسلحة، وأجهزة الاتصال، وتجهيز الورشات الخاصة. وقد أعيد النظر في تقسيم المناطق ومسئوليها، والتي ستحافظ عليها جبهة التحرير الوطني بعد 1954م: فالقطاع القسنطيني قسم إلى شمالي بقيادة ديدوش مراد، وجنوبي ضم الأوراس والزيبان بقيادة بوضياف، بينما حافظت الجهة الوهرانية على مناطقها برئاسة بن بلة، وعين على منطقة القبائل ولد حمودة، أما مدينة الجزائر وضواحيها فأوكلت لرقيمي، وعين احمد محساس على الصحراء.

كما ضمت هيئة الأركان كل من: جيلالي بلحاج مفتشًا وطنيًا، ومساعده رقيمي، ومحمد ماروك قائدًا للمصالح العامة والاتصال والهندسة، وايت احمد قائدًا للأركان حتى ديسمبر 1949م. وشكلت هذه الهيئة الرباعية مجلسًا تشريعيًا مصغرًا؛ في حين مثّل قادة المناطق هيئة تنفيذية[26].

• خاتمـــــة:

إن تأسيس المنظمة الخاصة كان ناتجًا عن «مصالحة» بين أعضاء حزب الشعب- حركة الانتصار، وكان تأكيد انتهاج المسعى الثوري للحركة -الذي تمخض عن مؤتمر زدين- أكثر ضرورة بعد تجربة الانتخابات المزورة، والمرافقة لعمليات القمع، وهكذا فان مشروع الثورة كان يمكن أن يمثل ضمانًا وصمام أمان ضد أي انحراف للحزب، ومبرر لعدم البقاء في الظل أمام الأحداث العالمية المتسارعة، أو كما قال أحد الغاضبين على منحى القيادةانذاك، (محمد بوضياف): «أصبح الإصرار على البقاء في ذلك الوضع أكثر من خطأ سياسي، بل انه خيانة متعمدة»[27].

وقد أفرز بطء تفاعل قيادة الحزب (ونعني بالأخص القدماء) أمام ديناميكية مناضلي المنظمة، وخطر نشاطها؛ افرز ظهور أزمات مؤكدة كان أخطرها «الأزمة البربرية» (1949م)، وانعكاسات قضية إستقالة دباغين، واتساع دائرة المتعاطفين معه، ثم انكشاف وحل «المخ»، وأخيرا صراع وتنافر «الإصلاحيين» في حركة الانتصار: المصاليين والمركزيين حول السلطة في الأزمة الشهيرة في شهدها منتصف عام 1954م[28].

وما بين القيادة الجماعية والفردية، الشرعية والسرية، القدماء والشباب، التريث والاندفاع؛ وجدت الحركة الوطنية ذات المطلب الاستقلالي نفسها في مأزق حقيقي؛ لم تكن فيه الغلبة لأي طرف بدليل الانقسامات الخطيرة التي آل إليها الحزب، وتأخر اندلاع العمل المسلح إلى غاية نوفمبر1954م.

وثبت جليًا على ارض الواقع أن مقررات مؤتمر زدين مثلت «أفق العمل المسلح» المرتقب، وأكدت سلامة الاختيار الثوري حينها؛ بل وضرورته كخيار حاسم يرتبط بمساندة الجماهير وكل شرائح المجتمع، مع ضرورة عدم إهمال المعركة السياسية والدبلوماسية -إلى جانب المعركة المسلحة- في منحى تحقيق الاستقلال. وكان منطقيًا عدم إعطاء مسألة الأشخاص والأسماء اهتمامًا مبالغًا فيه؛ لأن الثورة عند انطلاقها ستتجاوز حتما الأفراد إلى المجموعة، وان لعبة الأحزاب العقيمة حينها لن تجدِ نفعًا أمام القوة الثورية.

إننا من خلال استحضار أبعاد الإستراتيجية الثورية في زدين 1948م نحاول حتمًا دحض المروجين لفكرة أن الثورة الجزائرية قد اندلعت دون خلفية إيديولوجية، ولا ملامح نظرية لمسار كفاحها، والتأكيد أيضًا على أن خيار الكفاح المسلح فرضته الظروف، ولم يكن أبدا هدفًا أو غاية. وتبدو لنا من خلال ذلك ملامح وعي النخبة الثورية بضرورة الإفلات من تأثير مختلف التيارات السياسية المتناحرة، والتي ظلت تدور في اتجاهات غير واضحة الرؤى، وتدعم مشروع الثورة تارة، وتتراجع عنها تارة أخرى، وتخلص بنا إلى أن مخاض الثورة الجزائرية كان عسيرًا جدًا على مستوى القيادة والقاعدة على السواء.

• قائمة الهوامش والإحالات:

1 ايت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح، تر. سعيد جعفر، دار البرزخ،الجزائر، 2002، ص 165.وهو رأي المجموعة المنتمية لحزب الشعب سابقًا.

[2] ايت احمد، المرجعنفسه، ص ١٦٩- ١٧٠. وانظر:

Mohamed Teguia : **L'Algérie en guerre**, ed. OPU , 1990, p 63.

3 احمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولىإلى الثورة المسلحة، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 201. وكذا: حسين ايت احمد، المرجع السابق، ص 117.

4 وهو بالتحديد رأي ايت احمد وجيلالي بلحاج عضوا هيئة الأركان بالمنظمة الخاصة. انظر:حسين ايت احمد، المرجع السابق، ص 167.

5 ايت احمد، المرجع نفسه، ص 133.

6 Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, ed. Jeune Afrique, Paris, 1981, p 21.

7 Ibid.

8 Harbi, op. cit,p 99.

9 محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تر.بن دالي حسين، دار ثالة، الجزائر،2007، ص 115.

10 محمد تقية: الثورة الجزائرية، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 130.

11 يوسفي، مرجع سابق، ص 117.

12 اقترح محمد ماروك عضو هيئة الأركان ان تنظيم انتفاضة شعبية في كل التراب الوطني (لكن ضحايا قمع ماي 1945م كانوا ماثلين بالأذهان)، أو تعبئة الشعب في مظاهرات ضخمة، وهو رأي الدكتور الأمين دباغين، أو بتعميم الإرهاب والقيام بحرب استنزاف لإنهاك العدو، والاحتفاظ بمنطقة محررة، وهو رأي محمد بلوزداد. انظر على التوالي:ايت احمد، مرجع سابق، ص 172.

Mohamed Harbi, op. cit, p 21.

«La lutte de libération ne sera pas un soulèvement en masse.

= = = = = = = le terrorisme général.

= = = = = peut se résumer d'une zone franche, mais sera une véritable guerre révolutionnaire ».Voir : Harbi, ibid, p 21.

13 ايت احمد، مرجع سابق، ص 172.

14 محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر، دار الخليل، الجزائر، 2010، ص 25. وانظر: ايت احمد، مرجع سابق، ص 172- 173.

15 نقلا عن: بوضياف، المرجع نفسه، ص 178.

16 يوسفي، مرجع سابق، ص 118.

17 وبكل موضوعية علينا ملاحظة أن إمكانيات الحزب الأم نفسه كانت محدودة، و لم يكن من السهل تدبر مصادر قارة للتمويل، و لم يطرح مشكل التسليح أمام نشاط المنظمة فقط؛ بل شكل أكبر عائق واجهته الثورة التحريرية فيما بعد. انظر بهذا الخصوص: شهادة المناضل سيد علي عبد الحميد المنشورة في جريدة الشعب (10/ 11/ 1986م).

18 انظر تحليل: سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، تر. حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص 76- 77.

19 ايت احمد، مرجع سابق، ص 175.

20 نقلا عن: ايت احمد، نفس المرجع، ص 178.

21 Ben youcef Ben Khedda : Les origines du 1er novembre1954, ed.Dahleb, Alger, p 127.

22 Ben Khedda, ibid, p 127.

23 لم تأت هذه الاتصالات بنتيجة عملية تذكر؛ إلا أنها سمحت بتقييم الوضع، والاتجاه نحو وسائل ذاتية أكثر فاعلية، وكان واضحًا أن العمل المسلح في الجزائر سيعتمد بالدرجة الأولى على الألف (1000) مناضل من أعضاء «المخ».

24 انظر: محساس، المرجع السابق، ص 69، وكذا: ايت احمد، مرجع سابق، ص 180- 181.

25 انظر شهادة المناضل: شوقي مصطفاي المنشورة في جريدة: الشعب (29/ 12/ 1986م).

26ايت احمد، المرجع السابق، ص 182.

27 محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 15.

28 هناك من أبدى تعاطفا مع حركة الانتصار التي بقيت وحيدة (خاصة بعد سنة 1949م)، وأنها فرضت نوعًا من الاحترام حتى على خصومها بصفتها كانت الضحية الأولى للقمع. انظر:

محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر. امحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008، ج2، ص 1205.